

مقدمة:

يحظى قطاع التعليم العالي في الأردن بأهمية بالغة تنبع من الدور الذي يقوم به هذا القطاع في عملية التنمية بمفهومها الشامل، لقطاعات الصناعة والتجارة والأعمال والزراعة والصحة وغيرها من الخدمات الإنسانية والاجتماعية، ولاسيما أن هذا القطاع قد تطور بشكل ملحوظ خلال العقدين الأخيرين من حيث المحتوى والمضمون والبرامج وأنماط التعليم والتعلم التي تحكم النوع والكم.

ولما كان موضوع التعليم العالي من أهم الأولويات الوطنية لجلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم، لكونه عنصراً رئيساً في المسيرة التنموية، وقوة دافعة نحو الإصلاح والتحديث وتخريج أجيال على سوية عالية من العلم والمعرفة، كأن لا بد من تبني سياسات وبرامج تتوافق مع أحدث المعايير والممارسات الدولية، لتعزيز تنافسية القطاع في المنطقة والعالم من أجل إحداث النقلة النوعية المنشودة.

واستجابةً للتوجيهات الملكية السامية بضرورة وضع إستراتيجية شاملة لتطوير قطاع التعليم العالي والبحث العلمي للسنوات الخمس القادمة (٢٠٠٧ - ٢٠١٢)، فقد عُقدت خلوة للتعليم العالي بتاريخ ١٣/٥/٢٠٠٧ بمشاركة مجلسي الوزراء والتعليم العالي، وأعضاء لجنة مسيرة التعليم العام والتدريب المهني والتعليم العالي، تم خلالها الاتفاق على الخطوط العريضة والمرتكزات الرئيسية لتلك الإستراتيجية، والمكونات الأساسية لسماة التعليم العالي الذي نريد في الأردن، من خلال التركيز على عدد من المحاور للوصول إلى نظام تعليم عالٍ ذي جودة عالية وقادر على إعداد كوادر بشرية مؤهلة تلبي احتياجات المجتمع، وتتمتع بتنافسية عالية على المستويين العربي والدولي. وعلى ضوء ذلك تم تشكيل فريق وطني لوضع الإستراتيجية الوطنية المطلوبة لتكون مرجعاً تلتزم مؤسسات التعليم العالي في المملكة الأردنية الهاشمية العمل بمضمونها.

وبعد المداولات والمناقشات التي تمت خلال الاجتماعات التي عقدها الفريق، تم التوصل إلى مشروع الإستراتيجية بصيغتها المرفقة التي تغطي المحاور السبعة الآتية:

- الحاكمية والإدارة الجامعية.
- أسس القبول.
- الاعتماد وضبط الجودة.
- البحث العلمي، والتطوير، والدراسات العليا.
- التعليم الفني (التقني) والتكنولوجي.
- تمويل الجامعات.
- البيئة الجامعية.

وستقوم وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بإنشاء وحدة لمتابعة تنفيذ الإستراتيجية وتحقيق مؤشرات الأداء من خلال تشكيل فرق عمل لكل محور من المحاور المشار إليها أعلاه.

ويتطلب تنفيذ هذه الإستراتيجية تعديل عدد من التشريعات النافذة (القوانين والأنظمة والتعليمات)، بالإضافة إلى توفير التمويل اللازم والكوادر البشرية المؤهلة.

الرؤية:

الوصول إلى نظام تعليم عالٍ ذي جودة عالية، قادرٍ على إعداد كوادر بشرية تلبى احتياجات المجتمع الحالية والمستقبلية، وتتمتع بتنافسية على المستويين العربي والدولي.

الرسالة:

تطوير قطاع التعليم العالي وتحديثه لضمان مستوى متميز من الخريجين ذوي المؤهلات الأكاديمية والتطبيقية التي تلبى الاحتياجات الحالية والمستقبلية للوطن والأمة، وذلك من خلال تطوير أسس القبول ومعاييرها بما يتلاءم مع تحقيق العدالة وتكافؤ الفرص، مع التركيز على التعليم الفني (التقني) والتكنولوجي، والارتقاء بمستوى البحث العلمي، والتطوير، والدراسات العليا، وتحديث الخطط والبرامج الدراسية، وتهيئة بيئة جامعية محفزة للتميز والإبداع وروح القيادة، وقادرة على تعزيز المواطنة والانفتاح الفكري.

الغايات الإستراتيجية:

١. ضمان استقلال الجامعات وتوسيع صلاحيات مجالس أمنائها، وتأهيل قياداتها الأكاديمية والإدارية، واعتماد مبدأ الشفافية والمساءلة في تعزيز الأداء المؤسسي وتقييم الإدارة الجامعية.
٢. تطوير أسس القبول ومعاييرها بما يتلاءم مع تحقيق العدالة وتكافؤ الفرص.
٣. تطوير الخطط والبرامج الدراسية وتحديثها بما يتوافق مع متطلبات التنمية الوطنية والعربية مع مراعاة التطورات العلمية والتكنولوجية على المستوى العالمي.
٤. تطبيق معايير الاعتماد وضبط الجودة والتنوعية في مختلف مكونات نظام التعليم العالي بسائر مراحلها.
٥. الارتقاء بمستوى البحث العلمي والتطوير والدراسات العليا، وتعزيز دور أكبر للقطاع الخاص في تطوير البحث العلمي، وبخاصة البحث العلمي التطبيقي الذي تتطلبه خطط التنمية الوطنية الشاملة والمستدامة.
٦. تطوير برامج كليات ومعاهد التعليم الجامعي المتوسط لتخريج مهنيين وفنيين (تقنيين) ذوي كفاءة عالية تتواءم مع خطط التنمية الوطنية والإقليمية.
٧. تنويع مصادر تمويل التعليم العالي بما يكفل رفد مؤسساته بالتمويل اللازم لضمان تميزها واستقلالها، ودعم الطلبة المتفوقين وغير القادرين مالياً.
٨. تهيئة بيئة جامعية مناسبة ومنسجمة ومحفزة للإبداع والتميز، يتوافر فيها الشعور بالطمأنينة من جهة، والمسؤولية والانتماء وقبول الرأي الآخر من جهة أخرى، وقادرة على بث الروح القيادية لدى الطلبة.

مجاور الإستراتيجية:

أولاً: محور الحاكمية والإدارة الجامعية

أن مهام المجالس التي تحكم العمل في الجامعات الأردنية الرسمية والخاصة (مجلس التعليم العالي، ومجلس هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي، واللجنة العليا للبحث العلمي، ومجالس الأمناء، ومجالس الجامعات، ومجالس العمداء، ومجالس الكليات، ومجالس الأقسام) قد حددتها القوانين والأنظمة والتعليمات النافذة، وجميعها تتعلق بأهداف الجامعات وتسيير العمل فيها.

أن تحسين أداء الجامعات يتطلب ضمان استقلالها، والتزامها بتنفيذ الاستراتيجيات التي تضمن قدرتها على إدارة التغيير، ورفع مستوى الأداء والشفافية والمساءلة والكفاءة.

الأهداف:

١. ضمان استقلال الجامعات مالياً وإدارياً وأكاديمياً.
٢. إعادة النظر في تشكيل مجالس أمناء الجامعات (الخاصة ومؤسسات التعليم العالي غير الأردنية العاملة في الأردن) ومهامها لتمكينها من أداء دور أكبر في مسيرة التعليم العالي الجامعي في الأردن.
٣. إعداد خطط إستراتيجية لمؤسسات التعليم العالي العاملة في الأردن تتوافق مع إستراتيجية قطاع التعليم العالي والبحث العلمي.
٤. إنجاز العمل بنظام إدارة المعلومات التعليمي EMIS في مؤسسات التعليم العالي كافة.
٥. تأهيل القيادات الأكاديمية والإدارية في الجامعات.

ثانياً: محور أسس القبول

شهدت السنوات الخمس الأخيرة توسعاً واضحاً في التعليم العالي إذ بلغ عدد الجامعات في الأردن (٢٥) جامعة منها (١٠) جامعات رسمية، وازدادت أعداد الطلبة الملتحقين بها، إلا أن هذا التوسع لم يواكبه تميز وتنافس بين الجامعات، فقد تكررت التخصصات نفسها في عدد من الجامعات، وزاد عدد الطلبة المقبولين عن الطاقة الاستيعابية للجامعة، مما سبب اكتظاظ الطلاب بشكل لا يتناسب وإمكانيات الكليات المخبرية والصفية، وزاد من معدلات البطالة بين الجامعيين، وعليه كأن لا بد من تطوير أسس القبول بما يتلاءم مع تحقيق العدالة وتكافؤ الفرص والاستجابة لحاجات التنمية الوطنية، وبما ينسجم مع معايير الاعتماد العام والخاص.

الأهداف:

١. تطوير أسس القبول وفق معايير تحقق العدالة وتكافؤ الفرص.
٢. اعتماد الأسس التنافسية للقبول في البرامج الموازية.
٣. وضع شروط قبول للطلبة المقبولين خارج إطار القبول الموحد.

ثالثاً: محور الاعتماد وضبط الجودة

في ضوء ازدياد عدد الجامعات والطلبة الملتحقين بمؤسسات التعليم العالي والحرص على نوعية التعليم فيها، لا بد من اتخاذ الإجراءات اللازمة لرفع سوية التعليم، وزيادة التنافسية العالمية، وضمان الجودة، وذلك بتطبيق معايير الاعتماد وضبط الجودة وتوكيدها في سائر مؤسسات التعليم العالي وإعادة النظر في الخطط والبرامج الدراسية لتحديثها بزيادة المدخلات التطبيقية في مكوناتها.

الأهداف:

- تطبيق معايير الاعتماد العام والاعتماد الخاص على جميع مؤسسات التعليم العالي العاملة في الأردن.
- تطوير نظام ضمان الجودة وتطبيقه في سائر مؤسسات التعليم العالي
- وضع خطة للاستمرار في تأمين أعضاء هيئة تدريسية مؤهلة وفق حاجات الجامعات الأردنية.
- وضع معايير نوعية لأداء عضو هيئة التدريس.
- تحديث البرامج والخطط الدراسية لمواكبة التطورات العالمية في مجال التعليم العالي.

رابعاً: محور البحث العلمي والتطوير والدراسات العليا

إن مواصلة مسيرة التنمية، وتضييق الفجوة مع الدول الصناعية المتقدمة تتطلب إستراتيجيات وخطط عمل في مجال البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، كما تستوجب موازنات سنوية، وتهيئة بيئة بحثية متطورة، وكوادر مدربة، ومنهجية تحقق الشراكة بين مؤسسات التعليم العالي والقطاعات الإنتاجية والخدماتية المختلفة في الأردن، وتؤدي أيضاً إلى التواصل مع المراكز البحثية العالمية المرموقة.

الأهداف:

١. تفعيل دور صندوق دعم البحث العلمي لتحقيق أهدافه الواردة في النظام رقم (٤) لسنة ٢٠٠٧.
٢. تحسين البيئة البحثية وتشجيع الفرق العلمية متعددة التخصصات، ودعم طلبة الدراسات العليا المتميزين في مؤسسات التعليم العالي.
٣. مراعاة ربط البحث العلمي والتطوير بأهداف التنمية الشاملة.
٤. نشر ثقافة البحث العلمي في سائر مكونات العمل الأكاديمي.
٥. زيادة التواصل بين الكوادر التدريسية والبحثية في مؤسسات التعليم العالي من جهة والقطاعات الإنتاجية والخدماتية الخاصة داخل المملكة وخارجها على أسس تشاركية من جهة أخرى.

خامساً: محور التعليم الفني (التقني) والتكنولوجي

من أجل مواكبة التقدم الفني والتكنولوجي تقوم الكليات الجامعية المتوسطة بتعليم الطلبة وتدريبهم فنياً لتوفير حاجة المجتمع المحلي والعربي من الخبرات ذات المهارات الفنية، خاصة ما تتطلبه الصناعة الوطنية، كما تتولى الجامعات التطبيقية التوسع في التعليم التكنولوجي (البكالوريوس) لرفد المجتمع بكفايات ذات سوية عالية تشكل رافداً للمتقدم في هذا المجال، وإعادة النظر في متطلبات الجامعة لإدخال الثقافة المهنية في مكوناتها.

الأهداف:

- إعادة النظر في البرامج والتخصصات والخطط الدراسية في الكليات الجامعية المتوسطة لتوجيهها نحو التعليم الفني.
- التوسع في التعليم التكنولوجي (البكالوريوس)
- تعزيز الثقافة المهنية لدى طلبة الجامعات من خلال متطلبات الجامعة.

سادساً: محور تمويل الجامعات

يشكل تمويل الجامعات أحد العناصر المهمة في نهوض الجامعات وتنميتها، وبناء قدراتها المؤسسية، لتمكينها من تحقيق أهدافها في تطوير المجتمع وتنميته، ذلك لأن الجامعات أهم منتج لرأس المال البشري وتعزيز الاقتصاد الوطني، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال توفير الموارد البشرية المزودة بالمعرفة والمهارات على المستويين الوطني والعربي.

وتعتمد الجامعات الرسمية على مصدرين للتمويل هما: الرسوم الجامعية، والمخصصات الحكومية. ومع تراجع الدعم الحكومي للجامعات فإنه لا بد من تعديل السياسات التمويلية المعمول بها للتعليم العالي، وإعادة النظر في هيكلتها لتحقيق استمرارها من خلال مصادر تمويلية إضافية للجامعات الرسمية، بما يكفل ردها بالتمويل اللازم لضمان تميزها واستقلالها، ودعم الطلبة المتفوقين وغير القادرين مالياً.

الأهداف:

١. إنشاء صندوق التعليم العالي
٢. استمرار الحكومة في سداد المديونية المتحققة على الجامعات الرسمية.
٣. إنشاء بنك الطالب الجامعي لتقديم القروض والمنح وصولاً إلى تغطية أكبر قدر ممكن من حاجات الطلبة المستحقين
٤. وضع إستراتيجيات تمويل إضافية للجامعات مثل إنشاء الوقفيات في كل جامعة وإنشاء مراكز تميز تقدم خدمات في مجالات الاستثمار والاستشارات والخدمات الطبية والهندسية والتقنية وغيرها
٥. تغطية الحكومة للكلفة الرأسمالية للجامعات الرسمية مع إعطاء الأولوية للجامعات المنشأة حديثاً بما يتوافق مع الخطة الإستراتيجية لقطاع التعليم العالي والخطة الإستراتيجية لكل جامعة.

سابعاً: محور البيئة الجامعية

تتشكل البيئة الجامعية من عناصر رئيسية لها علاقة بالتأثير في شخصية الطالب، بدءاً من المنهاج الجامعي، وأعضاء الهيئة التدريسية، والإدارة الجامعية والمساندة، والتفاعل الإيجابي بين الطلبة أنفسهم، مروراً بالأنشطة العلمية والأدبية والثقافية والرياضية والخدمية والترفيهية وما ينبغي أن توفره الجامعة من مرافق مثل المكتبات والمطاعم والنوادي والصالات الرياضية والمختبرات والقاعات الصفية، ومن هنا فإن البيئة الجامعية ليست مكاناً لتعلم المهارات الأكاديمية وحسب، ولكنها تشكل مجتمعاً مصغراً يتفاعل فيه الأعضاء اجتماعياً وثقافياً.

أن تحقيق المناخ الدراسي للطلاب الجامعي هو حصيلة ما توفره البيئة الجامعية لاحتياجاته وتوقعاته. وفي المقابل فإن عدم انسجامه مع البيئة الجامعية سيؤدي إلى بروز مؤشرات سوء التوافق الشخصي والاجتماعي مثل فقدان الثقة والانطواء والإحباط والخوف وتشتت التفكير والعنف وضعف الانتماء وعدم الاندماج والتفاعل في مجتمعه الأكاديمي.

الأهداف:

١. صقل شخصيات الطلبة وترسيخ المواطنة والممارسات الديمقراطية لديهم من خلال تعزيز الوعي والانفتاح الفكري.
٢. قيام الجامعات بتنظيم عملية تشكيل المجالس والجمعيات والهيئات الطلابية حسب الأنظمة والتعليمات الخاصة بها.
٣. التوسع في الأنشطة الطلابية غير المنهجية في سائر المجالات (الثقافية والفنية والرياضية).
٤. تعزيز ثقة الطالب بالجامعة، وتنمية علاقته إيجابياً مع أعضاء الهيئتين التدريسية والإدارية.
٥. تعديل الأنظمة التأديبية بما يتناسب مع الروح التربوية للعملية الأكاديمية.
٦. تعزيز التفاعل بين طلبة الجامعة والمجتمع.
٧. رعاية الطلبة الوافدين وتوفير البيئة الجاذبة لهم.
٨. تطوير البيئة الأكاديمية في الجامعة من خلال تأسيس البنية التحتية التقنية، واستخدام التكنولوجيا الحديثة لتقديم خدمات أكاديمية واجتماعية لهم.

**الخطة التنفيذية
للإستراتيجية الوطنية
للتعليم العالي والبحث العلمي
٢٠٠٧ - ٢٠١٢**

أولاً : محور الحاكمية والإدارة الجامعية					
الرقم	الهدف	الإجراءات التنفيذية	جهة التنفيذ	البرنامج الزمني	مؤشرات الأداء
١	ضمان استقلال الجامعات مالياً وإدارياً وأكاديمياً	١. تعديل التشريعات القائمة بنقل بعض صلاحيات مجلس التعليم العالي إلى مجالس أمناء الجامعات باستثناء تعيين رئيس الجامعة.	مجلس الوزراء ومجلس التعليم العالي	سنة شهور	<ul style="list-style-type: none"> • موازنات متوازنة • تناقص نسبة العجز حتى يتلاشى • مدى تطبيق معايير الاعتمادين العام والخاص
		٢. يقر مجلس الأمناء موازنة الجامعة.			
		٣. التقيد بالطاقة الاستيعابية للجامعات وفق معايير الاعتمادين العام والخاص.	مؤسسات التعليم العالي	٤ سنوات بدءاً من العام ٢٠٠٧/٢٠٠٨	
٢	إعادة النظر في تشكيل مجالس أمناء الجامعات (الخاصة ومؤسسات التعليم العالي غير الأردنية العاملة في الأردن) وفي مهامها لتمكينها من أداء دور أكبر في مسيرة التعليم العالي الجامعي في الأردن.	١. تعديل أسس تشكيل مجلس أمناء الجامعة الخاصة بحيث يتألف من (١١) عضواً بمن فيهم رئيس الجامعة، على أن يعين مجلس التعليم العالي خمسة منهم، وتنسب هيئة المديرين في الجامعة خمسة آخرين من حملة الشهادة الجامعية الأولى على الأقل، شريطة أن يكون اثنان منهم على الأقل من حملة الدكتوراه.	مجلس الوزراء ومجلس التعليم العالي	سنة شهور	<ul style="list-style-type: none"> • صدور التشريعات الجديدة
٣	إعداد خطط إستراتيجية لمؤسسات التعليم العالي العاملة في الأردن تتوافق مع إستراتيجية قطاع التعليم العالي والبحث العلمي.	١. الطلب إلى كل مؤسسة إعداد خطة إستراتيجية تتضمن الرؤية والرسالة والأهداف والمحاور والبرنامج الزمني للتنفيذ، وبما يتناسب مع الخطة الإستراتيجية لقطاع التعليم العالي.	مؤسسات التعليم العالي	سنة	<ul style="list-style-type: none"> • أنجاز إستراتيجية لكل مؤسسة وجدول زمنية للتنفيذ.

أولاً : محور الحاكمية والإدارة الجامعية					
الرقم	الهدف	الإجراءات التنفيذية	جهة التنفيذ	البرنامج الزمني	مؤشرات الأداء
٤.	إنجاز العمل بنظام إدارة المعلومات التعليمي EMIS في مؤسسات التعليم العالي كافة.	١. توفير نظم معلومات إدارية إلكترونية لتسهيل عمل القيادات الأكاديمية والإدارية في مختلف المستويات للاستفادة من هذه النظم في اتخاذ القرارات وتطوير مستوى الأداء.	وزارة التعليم العالي ومؤسسات التعليم العالي	سنة بدءاً من العام ٢٠٠٨/٢٠٠٧	<ul style="list-style-type: none"> • إنجاز نظام إدارة معلومات إلكتروني فاعل • سرعة تبادل المعلومات بين الوزارة والمؤسسات التعليمية الأكاديمية.
		٢. بناء نظم قواعد بيانات لمؤسسات التعليم العالي وربطها مع الوزارة لغايات التوثيق وتبادل المعلومات.		سنة بدءاً من العام ٢٠٠٨/٢٠٠٧	
		٣. توفير البرامج التدريبية لتأهيل أعضاء الهيئة التدريسية والإدارية في مجالات الاتصال ومهارات استخدام الحاسوب		سنة شهور	
٥.	تأهيل القيادات الأكاديمية والإدارية في الجامعات	<ul style="list-style-type: none"> ١. تنفيذ برامج تدريبية متخصصة. ٢. تفعيل دور مراكز التطوير الأكاديمي. 	مؤسسات التعليم العالي	مستمر بدءاً ٢٠٠٨/٢٠٠٧	<ul style="list-style-type: none"> • أعداد المشاركين في البرامج التدريبية ومدى تحسن الأداء الأكاديمي والإداري في الجامعات.

ثانياً: محور أسس القبول:					
الرقم	الهدف	الإجراءات التنفيذية	جهة التنفيذ	البرنامج الزمني	مؤشرات الأداء
١.	تطوير أسس القبول وفق معايير تحقق العدالة وتكافؤ الفرص.	١. وضع أسس قبول تأخذ بعين الاعتبار الطاقة الاستيعابية لكل جامعة وتخصص وفق معايير الاعتماد.	مجلس التعليم العالي	بدءاً من ٢٠٠٨/٢٠٠٩	• تحسن نسبة أستاذ : طالب
		٢. اعتماد الرتبة المثينة للطالب في امتحان الدراسة الثانوية في كل محافظة لضمان تكافؤ الفرص.	مجلس التعليم العالي	بدءاً من ٢٠٠٨/٢٠٠٩	• مدى الالتزام بعدد الطلبة في الشعب الصفية.
		٣. تطوير عملية القبول الموحد لتصبح إلكترونية.	الجامعات الأردنية	بدءاً من ٢٠٠٨/٢٠٠٩	• تحسن إجراءات القبول الموحد.
		٤. التوسع في اعتماد امتحانات قبول في بعض التخصصات التي تتطلب مهارات ومعارف خاصة.	مجلس التعليم العالي والجامعات	بدءاً من ٢٠٠٨/٢٠٠٩	• زيادة أعداد الطلبة الملتحقين في التعليم التقني.
		٥. مساواة الحدود الدنيا لمعدلات القبول في الجامعات الرسمية.	مجلس التعليم العالي	بدءاً من ٢٠٠٨/٢٠٠٩	

ثانياً: محور أسس القبول:					
الرقم	الهدف	الإجراءات التنفيذية	جهة التنفيذ	البرنامج الزمني	مؤشرات الأداء
٢.	اعتماد الأسس التنافسية للقبول في البرامج الموازية.	١. تحديد أعداد الطلبة المقبولين في هذه البرامج في كل جامعة لاعتمادها وفق الطاقة الاستيعابية للجامعة.	الجامعات مجلس التعليم العالي وهيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي	٢٠٠٩/٢٠٠٨ ومستمر	• مدى الالتزام بالطاقة الاستيعابية للجامعة.
		٢. وقف القبول في البرامج المسائية في الجامعات الأردنية الرسمية.	مجلس التعليم العالي	٢٠٠٨/٢٠٠٧	
٣.	وضع شروط قبول للطلبة المتقدمين خارج إطار القبول الموحد.	١. إخضاع الطلبة المتقدمين بمعدلات أقل بعشر علامات عن المعدل التنافسي للتخصص في كل جامعة لدراسة مواد استدرابية بما لا يقل عن (١٥) ساعة معتمدة تؤهله للتخصص الذي قبل فيه، وفي جميع الحالات يجب أن لا تقل معدلات القبول عن الحدود الدنيا لمعدلات القبول لذلك العام.	مجلس التعليم العالي	بدءاً من ٢٠٠٧/٢٠٠٨	• نسبة أعداد الطلبة المقبولين بمعدلات أقل بعشر علامات عن المعدل التنافسي إلى أعداد الطلبة المقبولين على القوائم الإضافية.

ثالثاً: محاور الاعتماد وضبط الجودة					
الرقم	الهدف	الإجراءات التنفيذية	جهة التنفيذ	البرنامج الزمني	مؤشرات الأداء
١.	تطبيق معايير الاعتماد العام والاعتماد الخاص على سائر مؤسسات التعليم العالي العاملة في الأردن: أ. مؤسسات التعليم العالي الأردنية الخاصة. ب. مؤسسات التعليم العالي الأردنية الرسمية. ج. مؤسسات التعليم العالي غير الأردنية. د. البرامج الأكاديمية المشتركة بين مؤسسات تعليم عالٍ أردنية ومثيلاتها غير الأردنية.	١- أ- ١ متابعة تطبيق معايير الاعتمادين العام والخاص ١- أ- ٢ تحديث معايير الاعتمادين العام والخاص باتجاه نظام ضمان الجودة	هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي	١- أ- ١ مستمر	• تحقيق نتائج أفضل في التصنيفات العالمية وامتحانات الكفاءة الجامعية والمعيارية. • زيادة الطلب على خريجي الجامعات الأردنية في الخارج. • زيادة أعداد الطلبة غير الأردنيين الملتحقين بالجامعات.
		١- ب- ١ التدرج في تطبيق معايير الاعتمادين العام والخاص وفق جدول زمني بدءاً من العام ٢٠٠٧/٢٠٠٨ على أن يقوم التقدم في ذلك سنوياً ١- ب- ٢ تنفيذ البندين (١- أ- ١، ١- أ- ٢) أعلاه		١- ب- ١ ب أربع سنوات بدءاً من ٢٠٠٧/٢٠٠٨	
		١- ج- ١ تطبيق معايير الاعتمادين العام والخاص وفق جدول زمني ١- ج- ٢ تنفيذ ما ورد في البندين (١- أ- ١، ١- أ- ٢) أعلاه		١- ج- ١ سنتان بدءاً من العام ٢٠٠٧/٢٠٠٨	
		١- د- ١ أن تتوافق المعايير المطبقة على البرامج المشتركة مع المعايير القائمة في تلك الجامعات.		١- د سنتان بدءاً من العام ٢٠٠٧/٢٠٠٨	

ثالثاً: محور الاعتماد وضبط الجودة					
الرقم	الهدف	الإجراءات التنفيذية	جهة التنفيذ	البرنامج الزمني	مؤشرات الأداء
٢.	تطوير نظام ضمان الجودة وتطبيقه في سائر مؤسسات التعليم العالي.	١. إعداد نظام ودليل ضمان الجودة، واعتمادهما في مؤسسات التعليم العالي.	هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي	نهاية عام ٢٠٠٧	• مدى توزيع الدليل والنظام المطبوع لضمان الجودة على جميع المؤسسات.
		٢. تعميم النظام والدليل على مؤسسات التعليم العالي.		نهاية عام ٢٠٠٧	• عدد المتدربين المؤهلين للتقييم والمتابعة.
		٣. تأهيل كوادر التقييم والمتابعة.		مستمر بدءاً من عام ٢٠٠٨	• وجود وحدة ضمان جودة في كل مؤسسة تعليم عالٍ.
		٤. استكمال تأسيس وحدات ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي، وتزويد الهيئة بخطط عملها وإجراءاتها في ضمان الجودة.	هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي أو من تعتمدها في مؤسسات التعليم الأردنية وغير الأردنية	ستة شهور	• نشر نتائج التقييم الدوري، وترتيب التخصصات في البرامج المتوافرة في مؤسسات التعليم العالي.
		٥. تشكيل لجان التقييم الخارجي لمؤسسات التعليم العالي.		مستمر بدءاً من عام ٢٠٠٨	• إنجاز التقييم الداخلي وعرضه على مجلس الأمناء.
		٦. تقديم تقارير الجودة إلى هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي.	مستمر	مستمر	
		٧. اعتماد تقارير الجودة ونشرها بالوسائل المختلفة.		مستمر	
		٨. إجراء تقييم داخلي في مؤسسات التعليم العالي.	مؤسسات التعليم العالي	سنة بدءاً من العام ٢٠٠٨/٢٠٠٧	

ثالثاً: محاور الاعتماد وضبط الجودة					
الرقم	الهدف	الإجراءات التنفيذية	جهة التنفيذ	البرنامج الزمني	مؤشرات الأداء
٣.	وضع خطة للاستمرار في تأمين أعضاء هيئة تدريسية مؤهلة وفق حاجات الجامعات الأردنية.	١. التزام الجامعات بزيادة الطلبة من الأوائل في التخصصات التي تحتاجها الجامعة إلى جامعات عالمية مرموقة، ورصد المخصصات المالية لذلك. ٢. تعديل التشريعات لإحالة مخصصات الابتعاث والإيفاد من الجامعات التي لا تلتزم بالبند أعلاه إلى صندوق دعم البحث العلمي. ٣. تحسين أوضاع أعضاء الهيئة التدريسية العاملين في الجامعات الأردنية من خلال توفير السكن المناسب، والتأمين الصحي والضمان الاجتماعي، وتعديل سلم الرواتب.	مجلس التعليم العالي والجامعات الأردنية وهيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي.	مستمر بدءاً من العام ٢٠٠٨/٢٠٠٧	<ul style="list-style-type: none"> • أعداد الطلبة الموفدين لجامعات عالمية مرموقة. • نسبة الإنفاق على الإيفاد.
٤.	وضع معايير نوعية لأداء عضو هيئة التدريس.	١. إصدار نظام خاص لمزاولة مهنة التعليم الجامعي. ٢. تعديل أنظمة الهيئات التدريسية في الجامعات، والمتعلقة بأسس التعيين والترقية.	مجلس الوزراء ومجلس التعليم العالي والجامعات	سنة	<ul style="list-style-type: none"> • إصدار التشريعات المنظمة لذلك.
٥.	تحديث البرامج والخطط الدراسية لمواكبة التطورات العالمية في مجال التعليم العالي.	١. الطلب من الجامعات تحديث الخطط الدراسية للبرامج الأكاديمية كافة وفق جدول زمني واضح. ٢. اعتماد التخصص اعتماداً خاصاً قبل مباشرة التدريس.	الجامعات هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي	بدءاً من العام ٢٠٠٨/٢٠٠٧	<ul style="list-style-type: none"> • نتائج أفضل في الامتحانات المعيارية الدولية. • تنافسية أعلى على الوظائف. • عدد التخصصات المعتمدة اعتماداً خاصاً في كل جامعة.

رابعاً: محور البحث العلمي والتطوير والدراسات العليا					
مؤشرات الأداء	البرنامج الزمني	جهة التنفيذ	الإجراءات التنفيذية	الهدف	الرقم
• قيمة الإيرادات المحولة ونسبتها مقارنة بنسبة الإيرادات المستحقة.	سنة بدءاً من العام ٢٠٠٨/٢٠٠٧	مجلس التعليم العالي ومجلس الوزراء	١. إعادة النظر في أحكام المادة (١٣) من قانون التعليم العالي والبحث العلمي رقم (٤) لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته بهدف رفد عضوية مجلس إدارة الصندوق بالخبرات المتميزة، وإعادة النظر في المواد المتعلقة بمنظومة البحث العلمي.	١. تفعيل دور صندوق دعم البحث العلمي لتحقيق أهدافه الواردة في النظام رقم (٤) لسنة ٢٠٠٧.	١.
	شهر ٢٠٠٧/٩	وزارة المالية ووزارة التعليم العالي	٢. البدء في تحويل المخصصات المنصوص عليها في القانون لحساب الصندوق.		
	شهر ٢٠٠٧/٩	وزارة التعليم العالي	٣. تشكيل الكادر الإداري لتصريف أعمال الصندوق.		

رابعاً: محور البحث العلمي والتطوير والدراسات العليا					
الرقم	الهدف	الإجراءات التنفيذية	جهة التنفيذ	البرنامج الزمني	مؤشرات الأداء
٢	تحسين البيئة البحثية وتشجيع الفرق العلمية متعددة التخصصات، ودعم طلبة الدراسات العليا المتميزين في مؤسسات التعليم العالي.	١. تعديل الأنظمة والتعليمات ذات العلاقة بالبحث العلمي: أ- التزام الجامعات بتخصيص ٢٪ على الأقل من موازنتها لدعم البحث العلمي. ب- تعديل أنظمة أعضاء الهيئة التدريسية لتعزيز مكون البحث العلمي في أسس التعيين والترقية والتثبيت، واستحداث فئة (أب) في رتبة الأستاذية أسوة بالرتب الأخرى. ج- تفعيل نظام هيئة الباحثين وتعميمه على مؤسسات التعليم العالي كافة. د- تعديل تعليمات منح الدرجات العلمية على مستوى الدراسات العليا (الماجستير والدكتوراه).	الجامعات ومجلس التعليم العالي ومجلس الوزراء	سنتان بدءاً من العام ٢٠٠٧/٢٠٠٨	<ul style="list-style-type: none"> زيادة الإنتاج العلمي المنشور في الجامعات. نسبة الباحثين المتفرغين إلى نسبة أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعة. نسبة الإنفاق على البحث العلمي من موازنة الجامعة. نسبة الرسائل الجامعية المنجزة إلى عدد خريجي طلبة الدراسات العليا. عدد الحاصلين على الحوافز البحثية. نسبة عدد البحوث المنشورة من الرسائل الجامعية إلى عدد طلبة الدراسات العليا.
		٢. دعم مشروعات البحوث العلمية التي تقوم بها مجموعات بحثية متعددة التخصصات ولاسيما في مجال العلوم التطبيقية.	صندوق دعم البحث العلمي والجامعات		
		٣. تخصيص حوافز مادية للأساتذة الباحثين وطلبة الدراسات العليا المتميزين.	صندوق دعم البحث العلمي والجامعات		
		٤. دعم المؤتمرات العلمية الدولية المتخصصة والمشاركة بها.	صندوق دعم البحث العلمي		

رابعاً: محور البحث العلمي والتطوير والدراسات العليا					
الرقم	الهدف	الإجراءات التنفيذية	جهة التنفيذ	البرنامج الزمني	مؤشرات الأداء
٣.	مراعاة ربط البحث العلمي والتطوير بأهداف التنمية الشاملة	١. تحديد الأولويات الوطنية في مجال البحث والتطوير بما ينسجم مع الإستراتيجيات العامة للأردن في مجالات التنمية الشاملة المستدامة.	مجلس صندوق دعم البحث العلمي	بدءاً من العام ٢٠٠٧/٢٠٠٨	<ul style="list-style-type: none"> • حجم المشروعات البحثية المقدمة ضمن الأولويات الوطنية من كل برنامج. • عدد البرامج المعتمدة ضمن الأولويات الوطنية.
		٢. عقد ورش عمل للكوادر البحثية والتدرسية بهدف شرح الأولويات الوطنية للبحث والتطوير، تمهيداً لتحديد البرامج البحثية المناسبة والمشروعات المتعلقة بها.	الوزارة واللجنة العليا للبحث العلمي	بدءاً من العام ٢٠٠٧/٢٠٠٨	<ul style="list-style-type: none"> • حجم الدعم المقدم للمشروعات. • مدى تأثير نتائج المشروعات وتوصياتها على مسيرة التنمية الشاملة المستدامة.
		٣. إعطاء الأولوية لدعم المشروعات المنسجمة مع الأولويات الوطنية في مجال البحث العلمي والتطوير.	صندوق دعم البحث العلمي	بدءاً من العام ٢٠٠٧/٢٠٠٨	

رابعاً: محور البحث العلمي والتطوير والدراسات العليا					
الرقم	الهدف	الإجراءات التنفيذية	جهة التنفيذ	البرنامج الزمني	مؤشرات الأداء
٤.	نشر ثقافة البحث العلمي في سائر مكونات العمل الأكاديمي.	١. تعزيز مناهج البحث وأدواته في الخطط الدراسية لسائر البرامج العلمية.	الجامعات	بدءاً من العام ٢٠٠٧/٢٠٠٨	• عدد الخطط الدراسية المحدثة أو المطورة.
		٢. عقد دورات متخصصة لأعضاء هيئة التدريس الباحثين، وطلبة الدراسات العليا، لإعداد المشروعات البحثية والمنافسة على التمويل.	صندوق دعم البحث العلمي	مستمر	• عدد حلقات البحث والدورات التدريبية.
		٣. تفعيل دور شبكة الجامعات لتمكين أعضاء الهيئة التدريسية من الاطلاع على بحوث زملائهم داخل الجامعة وخارجها.	الجامعات	بدءاً من العام ٢٠٠٧/٢٠٠٨	• عدد الكتيبات السنوية الصادرة عن الجامعات.
		٤. تفعيل دور عمادات البحث العلمي: (أ) نشر ملخصات الإنتاج العلمي بما يتوافق مع قانون حماية الملكية الفكرية (ب) إصدار كتيبات سنوية بذلك.	الجامعات	بدءاً من العام ٢٠٠٧/٢٠٠٨	• نسبة عدد البحوث المنشورة في المجالات من خارج الأردن.
		٥. زيادة دعم المجالات المتخصصة القائمة.	اللجنة العليا للبحث العلمي وهيئات تحرير اللجنة العليا للبحث العلمي وهيئات تحرير المجالات	بدءاً من العام ٢٠٠٧/٢٠٠٨	• ريع المجالات من مصادر داخلية وخارجية بالإضافة للدعم المقدم من الوزارة والجامعات.
		٦. استكمال إصدار المجالات الأردنية العلمية المتخصصة التي لم تتم تغطيتها بعد.	اللجنة العليا للبحث العلمي وهيئات تحرير المجالات	بدءاً من العام ٢٠٠٧/٢٠٠٨ ومستمر	• زيادة عدد المجالات المتخصصة.
		٧. التوسع في توزيع المجالات الأردنية المتخصصة على المستويين الإقليمي والدولي.	اللجنة العليا للبحث العلمي وهيئات تحرير المجالات	بدءاً من العام ٢٠٠٧/٢٠٠٨ ومستمر	• عدد الاشتراكات في المجلة من خارج الأردن.
				• نسبة دخل المجلة من تكلفة إصدارها.	

رابعاً: محور البحث العلمي والتطوير والدراسات العليا					
الرقم	الهدف	الإجراءات التنفيذية	جهة التنفيذ	البرنامج الزمني	مؤشرات الأداء
٥.	زيادة التواصل بين الكوادر التدريسية والبحثية في مؤسسات التعليم العالي من جهة والقطاعات الإنتاجية والخدمية الخاصة داخل المملكة وخارجها على أسس تشاركية من جهة أخرى.	١. إعادة النظر في أنظمة الجامعات بما يخص المواد التي تنظم تشكيل مجالس البحث العلمي ولجانته، ومجالس المراكز البحثية، ومجالس المراكز العلمية.	الجامعات ومجلس التعليم العالي ومجلس الوزراء	بدءاً من العام ٢٠٠٧/٢٠٠٨	• عدد المشاريع المدعومة التي تخدم القطاعات الإنتاجية والخدمية في كل جامعة.
		٢. تشكيل لجان استشارية من القطاعات الإنتاجية والخدمية على مستوى البرامج والكليات.	الجامعات	بدءاً من العام ٢٠٠٧/٢٠٠٨	• عدد البحوث المنشورة في كل جامعة.
		٣. قضاء إجازة التفرغ العلمي في القطاعات الإنتاجية والخدمية المختلفة.	الجامعات ومجلس التعليم العالي	بدءاً من العام ٢٠٠٧/٢٠٠٨	• عدد براءات الاختراع والتطبيقات التكنولوجية للبحوث العلمية في كل جامعة.
		٤. تنفيذ زيارات مبرمجة تسويقية للكوادر البحثية والتدريسية للقطاعات الإنتاجية والخدمية	الجامعات	بدءاً من العام ٢٠٠٧/٢٠٠٨	• مدى تأثير نتائج البحوث والتطوير على جودة الإنتاج ومستوى الخدمات.
		٥. إجراء دراسات مسحية لحصر المشاكل التي تواجهها القطاعات الإنتاجية والخدمية، وتحديد الاحتياجات البحثية تمهيداً لتقديم دعم للمشروعات البحثية والتطويرية على أسس تنافسية للمساهمة في حلها.	صندوق دعم البحث العلمي والمجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا	بدءاً من العام ٢٠٠٧/٢٠٠٨	
		٦. إنشاء مراكز بحثية للصناعة والتطوير (الحاضنات)	الجامعات	٢٠٠٧/٢٠٠٨	

خامساً: محور التعليم الفني (التقني) والتكنولوجي:					
الرقم	الهدف	الإجراءات التنفيذية	جهة التنفيذ	البرنامج الزمني	مؤشرات الأداء
١.	إعادة النظر في البرامج والتخصصات والخطط الدراسية في الكليات الجامعية المتوسطة لتوجيهها نحو التعليم الفني.	١. تحديث البرامج الفنية القائمة حالياً في جميع الكليات الجامعية المتوسطة جمعياً ورفع خططها الدراسية بالمكون العملي والتدريبي، مع تقديم برامج فنية جديدة تلبى متطلبات سوق العمل.	جامعة البلقاء التطبيقية	سنتان اعتباراً من ٢٠٠٨/٢٠٠٧	• زيادة نسبة أعداد الطلبة الملتحقين بالتعليم الفني.
		٢. وقف القبول في برامج البكالوريوس والدراسات العليا في التخصصات الأكاديمية غير الفنية في الكليات الجامعية المتوسطة.	مجلس التعليم العالي	بدءاً من العام ٢٠٠٨/٢٠٠٩	• زيادة أعداد الملتحقين بسوق العمل من خريجي الكليات الجامعية المتوسطة.
		٣. إجازة تعيين مدرسين ممارسين من حملة البكالوريوس فما فوق من ذوي الخبرة العملية المعتمدة، ووفق معايير الاعتماد النافذة على أن يرتبط ذلك بنظام مزاوله المهنة.	مجلس التعليم العالي وهيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي	بدءاً من العام ٢٠٠٧/٢٠٠٨	

خامساً: محور التعليم الفني (التقني) والتكنولوجي:					
الرقم	الهدف	الإجراءات التنفيذية	جهة التنفيذ	البرنامج الزمني	مؤشرات الأداء
٢	التوسع في التعليم التكنولوجي (البكالوريوس)	١. إعادة النظر في أسس القبول في البرامج التكنولوجية على النحو الآتي: - الحد الأدنى لمعدلات القبول في هذه البرامج ٧٥٪.	مجلس التعليم العالي	بدءاً من العام ٢٠٠٨/٢٠٠٩	<ul style="list-style-type: none"> • نسبة عدد الطلبة الذين سيلتحقون في هذه البرامج للعام المقبل. • إصدار التشريع اللازم.
		- السماح لحملة الثانوية العامة في الفروع التطبيقية الالتحاق بالبرامج التكنولوجية المناظرة ضمن الحد الأدنى للمعدل المقرر.		بدءاً من العام ٢٠٠٨/٢٠٠٩	
		١. قصر عملية التجسير على التخصصات التكنولوجية المناظرة.	مجلس التعليم العالي	بدءاً من العام ٢٠٠٧/٢٠٠٨	<ul style="list-style-type: none"> • زيادة عدد الطلبة المشمولين بمنح دراسية.
		٢. وضع التشريع المناسب لمنح خريجي البرامج التكنولوجية علاوات مهنية.	مجلس الوزراء	بدءاً من العام ٢٠٠٧/٢٠٠٨	
		٣. زيادة المنح الدراسية لطلبة التخصصات التكنولوجية.	وزارة التعليم العالي	بدءاً من العام ٢٠٠٧/٢٠٠٨	
		٤. التوسع في تعيين مدرسين ممارسين من حملة الماجستير فما فوق من ذوي الخبرة العملية المعتمدة على أن يرتبط ذلك بنظام مزاولة المهنة، ووفق معايير الاعتماد النافذة.	مجلس التعليم العالي وهيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي	بدءاً من العام ٢٠٠٧/٢٠٠٨	

خامساً: محور التعليم الفني (التقني) والتكنولوجي:					
الرقم	الهدف	الإجراءات التنفيذية	جهة التنفيذ	البرنامج الزمني	مؤشرات الأداء
٣.	تعزيز الثقافة المهنية لدى الطلبة من خلال متطلبات الجامعة	١. إعادة النظر في مساقات متطلبات الجامعة.	الجامعات	سنتان بدءاً من العام ٢٠٠٨/٢٠٠٩	<ul style="list-style-type: none"> • نسبة الساعات المعتمدة المخصصة للثقافة المهنية إلى متطلبات الجامعة.
		٢. إنشاء مختبرات تعزز إقبال الطلبة على الثقافة المهنية.			
		٣. إعادة النظر في مساقات متطلبات الجامعة بإضافة مساق في التربية المهنية.	الجامعات	٢٠٠٨/٢٠٠٩	<ul style="list-style-type: none"> • مدى تأثير المساقات المهنية على أداء الطلبة في الجامعة.

- التعليم الفني (التقني) مدته سنتان ويمنح شهادة دبلوم كلية جامعية متوسطة
- التعليم التكنولوجي مدته ٤ - ٥ سنوات (بكالوريوس)

سادساً: محور تمويل الجامعات					
الرقم	الهدف	الإجراءات التنفيذية	جهة التنفيذ	البرنامج الزمني	مؤشرات الأداء
١.	إنشاء صندوق التعليم العالي	١. وضع نظام يحدد غايات الصندوق وآلية عمله وتحديد مصادره (الرسوم الجمركية والإضافية، وضريبة الجامعات).	مجلس التعليم العالي ومجلس الوزراء	ستة شهور	• المباشرة والاستمرارية في تحويل العوائد من وزارة المالية للصندوق.
		٢. تشكيل وحدة إدارية بكوادر كفوءة ومحترفة لإدارة هذا الصندوق تتبع مباشرة لأمين عام الوزارة.	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	ثلاثة شهور	• تحويل جميع الإيرادات المالية المستوفاة للجامعات.
		٣. وضع الأسس والمعايير لتوزيع عوائد الصندوق المالية على الجامعات.	مجلس التعليم العالي	ستة شهور	• تحويل العوائد من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي إلى الجامعات الرسمية في الوقت المناسب.
٢.	استمرار الحكومة في سداد المديونية المتحققة على الجامعات الرسمية.	١. تحديد المديونية التي سوف تندرج تحت هذا البند ووضعها في جداول تبين المبالغ المستحقة وتواريخ الاستحقاق فردياً (لكل جامعة) وإجمالياً (لكل الجامعات الرسمية) وعرض هذه الجداول على مجلس التعليم العالي لاتخاذ القرار المناسب.	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	ثلاثة شهور	• تسديد الأقساط المستحقة في الوقت المناسب.
		٢. عرض التوصية على مجلس الوزراء ويستثنى من ذلك أي التزامات جديدة.	مجلس الوزراء	ثلاثة شهور	

سادساً: محور تمويل الجامعات					
الرقم	الهدف	الإجراءات التنفيذية	جهة التنفيذ	البرنامج الزمني	مؤشرات الأداء
٣.	إنشاء بنك الطالب الجامعي لتقديم القروض والمنح وصولاً إلى تغطية أكبر قدر ممكن من حاجات الطلبة المستحقين.	١. استمرار وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في صرف القروض والمنح ريثما يتم إنشاء بنك الطالب.	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	سنة	• عدد الطلبة المستفيدين من القروض.
		٢. تحديد مصادر إيرادات البنك بقرار من مجلس التعليم العالي.	مجلس التعليم العالي	شهر	• عدد الطلبة المستفيدين من المنح.
		٣. دراسة البدائل للمفاضلة بين إنشاء مؤسسة مصرفية (بنك) تقوم بهذه المهمة، أو إسنادها إلى مجموعة من البنوك التجارية يتم الاتفاق معها وعرض نتائج هذه الدراسة على مجلس التعليم العالي لاتخاذ القرار المناسب.	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ومجلس التعليم العالي	ثلاثة شهور	• نسبة الطلبة المستفيدين من عدد الطلبة المستحقين للمنع.
		٤. وضع التشريع المناسب لإنشاء بنك مستقل أو التعاقد مع بنك أو أكثر لتقديم القروض.	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ومجلس التعليم العالي	سنة شهور	• نسبة الطلبة المستفيدين من عدد الطلبة المستحقين للقروض.
		٥. وضع أسس المنح والتخصصات التي تعطى فيها، ووجوه استحقاقها وعرضها على مجلس التعليم العالي لإقرارها.	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	ثلاثة شهور	
		٦. وضع أسس ومعايير لتحديد المستفيدين من القروض وطريقة سدادها، وإقرار ذلك من مجلس التعليم العالي	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ومجلس التعليم العالي	ثلاثة شهور	

سادساً: محور تمويل الجامعات					
الرقم	الهدف	الإجراءات التنفيذية	جهة التنفيذ	البرنامج الزمني	مؤشرات الأداء
٤.	وضع إستراتيجيات تمويل إضافية للجامعات مثل إنشاء الوقفيات في كل جامعة وإنشاء مراكز تميز تقدم خدمات في مجالات الاستثمار والاستشارات والخدمات الطبية والهندسية والتقنية وغيرها.	١. الطلب من كل جامعة رسمية تضمين هذا البند في الخطة الإستراتيجية لها، على أن تغطي السنوات الخمس القادمة.	الجامعات الحكومية	سنة	• زيادة نسبة هذه الإيرادات في موازنات الجامعات.
		٢. تفعيل الجامعة المنتجة ودعمها.	الجامعات	مستمر	
		٣. مأسسة البعد الاستثماري للجامعة بالتعاون مع القطاع الخاص.	الجامعات	مستمر	
		٤. تشجيع الجامعات على التعاون مع القطاع الخاص لإنشاء مراكز تميز.	الجامعات	مستمر	
٥.	تغطية الحكومة للكلفة الرأسمالية للجامعات الرسمية مع إعطاء الأولوية للجامعات المنشأة حديثاً بما يتوافق مع الخطة الإستراتيجية لقطاع التعليم العالي والخطة الإستراتيجية لكل جامعة.	١. تلازم قرار إنشاء أي جامعة جديدة بقرار مرافق من الحكومة لتغطية الكلفة الرأسمالية للجامعة على أن تكون مجدولة على سنوات التنفيذ وشاملة للمباني والأجهزة والتجهيزات.	مجلس الوزراء مجلس التعليم العالي	حسب المستجدات	• مقدار المخصصات المرصودة في الموازنة العامة للدولة لهذا الغرض.
		٢. دعم النفقات الرأسمالية للجامعات القائمة وفق احتياجات محددة، يوافق عليها مجلس التعليم العالي.			

سابعاً : محور البيئة الجامعية					
الرقم	الهدف	الإجراءات التنفيذية	جهة التنفيذ	البرنامج الزمني	مؤشرات الأداء
١.	صقل شخصيات الطلبة وترسيخ المواطنة والممارسات الديمقراطية لديهم من خلال تعزيز الوعي والانفتاح الفكري.	١. التوسع في إقامة الأندية الطلابية خاصة تلك التي تركز على الحوار الفكري والديمقراطية، والمواطنة الصالحة.	الجامعات والمجلس الأعلى للشباب	بدءاً من العام ٢٠٠٧/٢٠٠٨	<ul style="list-style-type: none"> • نسبة مشاركة الطلبة في الأندية الطلابية وبخاصة أندية الحوار. • عدد الأنشطة والفعاليات الطلابية التي تنفذها الجامعة في كل عام. • مدى رضا الطلبة عن الأنشطة الطلابية.
		٢. تعزيز دور الطلبة في أنشطة هيئة شباب كلنا الأردن والمجلس الأعلى للشباب.	الجامعات		
		٣. توسيع التغطية الإعلامية للنشاطات الطلابية.	الجامعات والأجهزة الإعلامية (إذاعة، تلفزيون صحافة)		
		٤. استطلاع رأي الطلبة في الأنشطة الطلابية لمعرفة نجاعتها وتحقيق أهدافها.	الجامعات (عمادات شؤون الطلبة)		

سابعاً : محور البيئة الجامعية					
الرقم	الهدف	الإجراءات التنفيذية	جهة التنفيذ	البرنامج الزمني	مؤشرات الأداء
٢.	قيام الجامعات بتنظيم عملية تشكيل المجالس والجمعيات والهيئات الطلابية حسب الأنظمة والتعليمات الخاصة بها .	١. وضع برامج توعية للطلبة بأهمية المشاركة في انتخاب الأعضاء في مختلف المجالس أو الجمعيات أو الهيئات الطلابية.	الجامعات (عمادات شؤون الطلبة)	بدءاً من العام ٢٠٠٨/٢٠٠٧	<ul style="list-style-type: none"> • نسبة الطلبة المشاركين في الانتخابات الطلابية. • نسبة الإنجاز في خطط العمل المقدمة.
		٢. مراجعة التعليمات النازمة للمجالس أو الهيئات أو الجمعيات الطلابية بهدف التوسع في قاعدة المشاركة الطلابية		سنة بدءاً من العام ٢٠٠٨/٢٠٠٧	
		٣. مشاركة الطلبة في وضع الأهداف والأطر التنظيمية للهيئات أو الجمعيات الطلابية أو المجالس.		سنة بدءاً من العام ٢٠٠٨/٢٠٠٧	
		٤. إلزام أعضاء الهيئات أو الجمعيات أو المجالس الطلابية بوضع خطط عمل وبرامج زمنية للتنفيذ ووضع موازنة لها .		سنة بدءاً من العام ٢٠٠٨/٢٠٠٧	
٣.	التوسع في الأنشطة الطلابية غير المنهجية في سائر المجالات (الثقافية والفنية والرياضية).	١. توفير البنية التحتية اللازمة للنشاطات، وبما يتوافق مع الطاقة الاستيعابية للجامعة.	الجامعات (عمادات شؤون الطلبة)	بدءاً من العام ٢٠٠٨/٢٠٠٧	<ul style="list-style-type: none"> • مدى تحقيق الجامعة لمعايير الاعتماد العام فيما يتعلق بالمرافق والخدمات الطلابية . • نسبة الإنفاق في الموازنة على النشاطات غير المنهجية. • عدد الأنشطة التي شاركت بها الجامعة وترتيبها التنافسي في ذلك.
		٢. وضع البرامج للأنشطة غير المنهجية.			
		٣. رصد المخصصات المالية لتنفيذ الأنشطة الطلابية غير المنهجية.			
		٤. تأهيل قيادات طلابية عن طريق الإعداد والتدريب.			
		٥. إقامة مخيمات كشفية ورحلات داخلية وخارجية.			

سابعاً : محور البيئة الجامعية					
الرقم	الهدف	الإجراءات التنفيذية	جهة التنفيذ	البرنامج الزمني	مؤشرات الأداء
٤.	تعزيز ثقة الطالب بالجامعة، وتنمية علاقته إيجابياً مع أعضاء الهيئتين التدريسية والإدارية.	١. زيادة التفاعل بين الطلبة والأساتذة وتمتينه خارج القاعات الصفية، وذلك بتفعيل الإرشاد الأكاديمي والالتزام بالساعات المكتبية.	الجامعات (العمادات)	بدءاً من العام ٢٠٠٧/٢٠٠٨	<ul style="list-style-type: none"> • نتائج استبانات مدى رضا الطلبة عن الإرشاد الأكاديمي والالتزام بالساعات المكتبية واللقاءات الدورية. • تناقص مشاكل الطلاب في التسجيل والتخريج. • تراجع ظواهر الشغب. • ازدياد عدد اللقاءات الدورية المفتوحة على مستوى القسم والكلية والجامعة في السنة الدراسية. • نسبة الطلبة الحاصلين على الحوافز التشجيعية.
		٢. عقد لقاءات دورية مفتوحة للطلبة مع الهيئات الأكاديمية والإدارية في الجامعة			
		٣. منح حوافز تشجيعية للطلبة المتميزين أكاديمياً.	الجامعات ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي		
٥.	تعديل الأنظمة التأديبية بما يتناسب مع الروح التربوية للعملية الأكاديمية.	١. مراجعة الأنظمة بما يضمن عدالة تشكيل لجان التحقيق وسرعة إجراءاتها لتنفيذ بحق الطلبة المخالفين.	الجامعات (عمادات شؤون الطلبة)	بدءاً من العام ٢٠٠٧/٢٠٠٨	<ul style="list-style-type: none"> • نسبة الطلبة المخالفين من المجموع الكلي. • تناقص عدد المخالفات وتنوعها.
		٢. توثيق المخالفات والعقوبات في السجل الأكاديمي للطلاب من مستوى الإنذار الثاني فما فوق.	الجامعات	بدءاً من العام ٢٠٠٧/٢٠٠٨	

سابعاً : محور البيئة الجامعية					
الرقم	الهدف	الإجراءات التنفيذية	جهة التنفيذ	البرنامج الزمني	مؤشرات الأداء
٦.	تعزيز التفاعل بين طلبة الجامعة والمجتمع.	١. توسيع قاعدة الأعمال التطوعية والخيرية الطلابية وخدمة المجتمع وانتشارها في أنحاء الوطن وتنوعها.	الجامعات (عمادات شؤون الطلبة والكليات المعنية) وصندوق الملك عبدالله الثاني للتنمية	بدءاً من العام ٢٠٠٧/٢٠٠٨	<ul style="list-style-type: none"> عدد البرامج التطوعية المنفذة. نتائج استطلاعات الرأي ومدى رضا المجتمع المحلي عن التفاعل بين الجامعة والمجتمع. نسبة الإنفاق على برامج خدمة المجتمع.
		٢. إجراء استطلاعات رأي لقياس مدى رضا المجتمع المحلي.	الجامعات		
		٣. وضع مخصصات في موازنات الجامعات لتنفيذ برامج خدمة المجتمع.	الجامعات		
٧.	رعاية الطلبة الوافدين وتوفير البيئة الجاذبة لهم.	<ul style="list-style-type: none"> ١. تفعيل دور وحدات الطلبة الوافدين لتحمل رعاية شؤونهم داخل الحرم الجامعي وخارجه. ٢. إنشاء أندية للطلبة الوافدين. ٣. إعداد برامج استقبال الطلبة الوافدين وتقديم العون والإرشاد لهم طيلة فترة دراستهم. ٤. إعطاء خصوصية لنشاطاتهم الفنية والتراثية. ٥. تهيئة ظروف اندماجهم في المجتمع الطلابي العام وإشراكهم في نشاطاته. 	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والجامعات (عمادات شؤون الطلبة) وسفارات بلدانهم	بدءاً من العام ٢٠٠٧/٢٠٠٨	<ul style="list-style-type: none"> ازدياد عدد الطلبة الوافدين في الجامعة. نسبة مشاركتهم في أنشطة الجامعة. تدني عدد الحوادث والمشاكل التي يتعرضون لها داخل الجامعة وخارجها.

سابعاً : محور البيئة الجامعية					
الرقم	الهدف	الإجراءات التنفيذية	جهة التنفيذ	البرنامج الزمني	مؤشرات الأداء
٨.	تطوير البيئة الأكاديمية في الجامعة من خلال تأسيس البنية التحتية التقنية، واستخدام التكنولوجيا الحديثة لتقديم خدمات أكاديمية واجتماعية لهم.	١. تطوير البنية التحتية الرقمية للجامعة، وتفعيل شبكة انترنت هوائية بتغطية شاملة وسرعة عالية في الحرم الجامعي، وتشجيع الطلبة على استخدام جهاز الكمبيوتر المحمول، وتمكينهم من استخدام المواد التعليمية ومساقات التعليم عن بعد.	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والجامعات	بدءاً من العام ٢٠٠٧/٢٠٠٨ ومستمر	<ul style="list-style-type: none"> • إنجاز الشبكة الإلكترونية الهوائية. • إنجاز تعديل تعليمات منح الدرجات العلمية. • تحسن مستوى أداء الطلبة أكاديمياً.
		٢. زيادة عدد الساعات الأكاديمية الدنيا المسموح بها في التسجيل من ١٢ ساعة معتمدة إلى ١٥ ساعة معتمدة.	الجامعات	٢٠٠٧/٢٠٠٨	<ul style="list-style-type: none"> • زيادة أعداد المشروعات البحثية والتطبيقية عند الطلبة.
		٣. زيادة عدد ساعات الاتصال في الخطة الدراسية لإشغال الطلبة خلال أوقات فراغهم بمشروعات بحثية تطبيقية، وتوسيع مداركهم وغرس مفاهيم الريادة والإبداع لديهم.	الجامعات	بدءاً من العام ٢٠٠٧/٢٠٠٨ ومستمر	<ul style="list-style-type: none"> • زيادة استعمال الحاسوب المحمول لدى الطلبة.
		٤. العمل على توفير المساحات الترفيهية العلمية للطلبة لتسهيل استخدام الانترنت أثناء أوقات فراغهم داخل الحرم الجامعي.	الجامعات	سنتان بدءاً من العام ٢٠٠٧/٢٠٠٨	<ul style="list-style-type: none"> • نسبة الطلبة المشتركين بعناوين إلكترونية جامعية.
		٥. إيجاد عناوين إلكترونية للطلبة من خلال الجامعة وتعزيز التواصل الرقمي بين الطلبة أنفسهم، وبينهم وبين الجامعة.	الجامعات	بدءاً من العام ٢٠٠٧/٢٠٠٨ ومستمر	